جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

إمكانيات تطوير التبادل التجاري الزراعي بين المملكة المغربية وجمهورية السودان

الخرطوم

نوفمبر (تشرين ثان) 1995

جمهورية السودان - الخرطوم - العمارات شارع 7 .No .St _Amarat _Al - Khartoum - Sudan ص.ب: 474 P.O.Box: تلكس: 22554 AOAD SD Telex:
برقيا : أواد الخرطوم Cable: AOAD Khartoum - فاكس: 451402 (249-11-) Fax: تلفونات : 452183 - 452176 (249 -11-) Telephones:

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

إمكانيات تطوير التبادل التجاري الزراعي بين المملكة المغربية وجمهورية السودان

الخرطوم

نوفمبر (تشرين ثان) 1995

جمهورية السودان - الخرطوم - العمارات شارع 7 .Amarat_ St. No ـ العمارات ـ Al ـ الخرطوم ـ Khartoum ـ Sudan ص.ب: 474 P.O.Box: تلكس: 22554 AOAD SD Telex:
برقيا: أواد الخرطوم Cable: AOAD Khartoum - فاكس: 451402 (249-11-) Fax: تلفونات: 452183 - 452176 (249-11-) Telephones:

المحتويات

تقديم ..... أ

1 – مقدمة 1

2 – العلاقات التجارية الزراعية بين المغرب والسودان .....
الواقع والإمكانيات المتاحة 2

2-1 الإطار القانونى للتبادل التجارى بين البلدين 2

2-2 أداء التبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان..... 4

2-3 الإمكانيات المتاحة للتبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان 6

3 – معوقات التبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان 19

4 – مقترحات عملية لتنمية وتطوير التبادل التجارى الزراعى بين المغرب
والسودان 23

ملخص الدراسة :..... 28

مخلص الدراسة باللغة الإنجليزية 31

مخلص الدراسة باللغة الفرنسية 33

الملاحق : 35

تقديم

فى إطار جهودها الرامية لتعزيز الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها فى كافة الأنشطة دعماً لمسارات التنمية الزراعية ، وإستجابة للطلب الكريم المقدم من معالى وزير الفلاحة والإستثمار الفلاحى بالمملكة المغربية الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن إعداد دراسة تهدف إلى إبراز السبل الكفيلة بتعزيز التجارة الزراعية البينية للمغرب والسودان لتكون الأساس للمباحثات المرتقبة بين رجال الأعمال السودانيين والمغاربة بالمغرب خلال شهر ديسمبر 1995.

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتكليف اثنين من الخبرات المتميزة فى البلدين هما السيد ميكو نجيب من المملكة المغربية والدكتور نصرالدين عبدالله من جمهورية السودان لإعداد الدراسة المطلوبة .

قام الخبيران بإعداد دراسة مفصلة شملت تحليل العلاقات التجارية بين البلدين وحصيلة التبادل التجارى الزراعى بينهما وتقديم مقترحات تهدف لتعزيز التبادل التجارى الزراعى بين البلدين ، كما تم إثراء الدراسة بإقتراح برنامج عمل مفصل لزيارة رجال الأعمال السودانيين للمغرب .

وأنتهز هذه السانحة لأتقدم بالشكر والتقدير لكل من معالى وزير الزراعة والإستثمار الفلاحى بالمملكة المغربية ومعالى وزير الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية بجمهورية السودان على كافة التسهيلات التى قدمت للخبيرين مما مكنهما من إنجاز الدراسة بالمستوى المطلوب والشكر موصول للخبيرين على ما بذلاه من جهد ، مع أمنياتى الطيبة للقطرين الشقيقين المملكة المغربية وجمهورية السودان للتوصل الى نتائج جيدة تساعد فى دفع علاقات التبادل التجارى الزراعى بينهما الى الأمام .

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

1 - المقدمة :

يعتبر تحرير التجارة وتنشيطها بين البلدان العربية أمراً بالغ الأهمية فى ظل المتغيرات الإقتصادية والسياسية التى تسود العالم فى الوقت الراهن .

وقد بات واضحاً أنه وفى ظل هذه المتغيرات الإقتصادية والسياسية العالمية ، والتى اصبحت لا تعترف بالكيانات الصغيرة ، لابد للدول العربية من التكتل والتنسيق لتحفظ لها موطء قدم فى الخارطة الإقتصادية العالمية ، الأمر الذى ظلت تنادى به مجموعة مؤسسات العمل العربى المشترك ومن بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية . وفى حقيقة الأمر أن التكامل العربى يقوم على مجموعة من المداخل المركبة والمتشابكة والذى تمثل الإتفاقيات التجارية الثنائية أحد وسائله الداعمة لتحقيق الهدف المنشود . ويعتبر تطوير وتنمية التبادل التجارى القومى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة أحد أهم الركائز التى ستمكن الدول العربية من تحقيق التكامل فيما بينها .

ويعتبر المغرب والسودان من الدول العربية التى تتمتع بموارد زراعية هائلة ومتنوعة ، وبالرغم من الإعتماد الكبير للبلدين على الزراعة إلا أن هناك فرصاً كبيرة للتبادل التجارى فيما بينهما . وإدراكاً لهذه الإمكانيات وتأكيداً لأهمية دعم الروابط التجارية فيما بين الدول العربية فقد بذلت مجهودات من قبل المغرب والسودان لتنمية التبادل التجارى فيما بينهما وقد نتج عن تلك المجهودات توقيع إتفاق تجارى بين البلدين فى عام 1975 بالإضافة إلى إجتماعات مشتركة عديدة تلت ذلك الإتفاق .

وفى إطار الجهود المتواصلة من الجانبين المغربى والسودانى ، والتى تعكسها مختلف الإتفاقيات وتبادل الزيارات وأشغال اللجنة الوزارية المشتركة ، بغية أن ترقى العلاقات الإقتصادية بين البلدين على وجه العموم وعلاقات التبادل التجارى على وجه الخصوص الى المستوى المطلوب ، تقرر بإيعاز من معالى وزير الفلاحة والإستثمار الفلاحى المغربى، أن يقوم خبيران من المغرب والسودان تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد تقرير يتمحور حول :

- تحديد المشاكل الحالية التى تحول دون تطور المبادلات التجارية الزراعية بين البلدين،
- تحديد إمكانيات التبادل التجارى الزراعى ،
- تقديم مقترحات لتطوير العلاقات التجارية الزراعية البينية ،

إن تجميع كل المعطيات المتعلقة بتلك المحاور ليس بالأمر السهل ، اذ يصعب الإلمام والتحليل الدقيق لكل المعطيات القانونية والمالية والإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالموضوع ، ويصعب كذلك تقديم كل البدائل البنيوية الكفيلة بدعم وتطوير العلاقات التجارية فى المجال الزراعى بين المغرب والسودان . ولذلك فقد ركزت الدراسة علي إستعراض الخطوط العامة لواقع التبادل التجارى الزراعى بين البلدين وتقديم مقترحات عامة لدعمه وتطويره .

ولغرض إعداد هذه الدراسة قام الفريق المكلف بتجميع مجموعة من المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالموضوع من المصادر الرسمية فى كل من المغرب والسودان ، إضافة إلى الإحصاءات والمطبوعات المتوفرة لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية . كما قام الفريق أيضاً بإجراء إتصالات ومشاورات مع عدد من المسئولين بالقطاع العام ورجال الأعمال فى المستويات المختلفة .

2 : العلاقات التجارية الزراعية بين المغرب والسودان : الواقع والإمكانيات المتاحة

2-1: الإطار القانونى لعلاقات التبادل التجارى بين البلدين :

لقد بذل الجانبان المغربى والسودانى على المستوى الحكومى خلال العشرين سنة الماضية جهوداً حثيثة من أجل تحديد الإطار الأمثل لإعطاء علاقات التبادل التجارى بينهما القفزة النوعية التى تعكس مطامحهما . وان إبرام إتفاقيتين وإنعقاد ثلاث إجتماعات للجنة الوزارية المغربية السودانية المشتركة وتبادل الزيارات بين مسؤولين حكوميين من كلا البلدين خلال هذه الفترة تصب كلها فى إتجاه بلوغ ذلك الهدف .

ويعتبر " الإتفاق التجارى والجمركى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية " الموقع بين البلدين في 19 يونيو 1975 بالرباط (ملحق رقم 1) المرجع الأساسى الذى يحكم الى اليوم علاقات التبادل التجارى ومن ضمنها تبادل المنتوجات الزراعية بين البلدين .

وقد تضمن ذلك الإتفاق بالإضافة الى مواده الثلاثة عشرة التى تحدد الشروط اللازم توفرها للقيام بعملية التبادل التجارى بين البلدين والإمتيازات التى يخولها ، جدولين أحدهما يحتوى على السلع ذات المنشأ المغربى والآخر السلع ذات المنشأ السودانى التى يمكن أن يتم تبادلها بين الجانبين على أساس تفضيلات جمركية يمنحها كل طرف بالنسبة لكل سلعة.

وقد أعقب هذا الإتفاق إجتماع اللجنة المغربية - السودانية المشتركة فى دورتها الأولى والذى عقد فى الرباط ما بين 7 و 9 ديسمبر 1982 والذى تمخض عنه توقيع "بروتوكول ملحق بالإتفاق التجارى والجمركى " يوم 9 ديسمبر 1982 يزكى كل بنود إتفاق 1975 ويدخل سلع جديدة الى لائحة السلع التى يمكن تبادلها بين الجانبين ، ويعتبر أن هذه اللائحة ليست نهائية بل يمكن أن تضاف إليها سلع جديدة كلما اقتضت مصلحة القطرين الشقيقين ذلك ..

كما عقدت اللجنة المشتركة دورة ثانية ما بين 27 و 29 فبراير 1988 صادقت خلالها على مجموعة من المقترحات كإضافة منتوجات جديدة لجدولي السلع القابلة للتبادل بين الجانبين والزيادة فى تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة لهذه السلع ، وتكوين لجنة دائمة للمتابعة .

وتمهيداً لأعمال الدورة الثالثة للجنة المشتركة اجتمعت لجنة فنية بالخرطوم يوم 19 يونيو 1993ضمت خبراء من الجانبين تقدموا بمجموعة من الإقتراحات فى المجال الزراعى كتدعيم الجهود المبذولة من أجل إنجاز المشروع الزراعى المشترك لإنتاج الذره الشامية بالسودان ، ومكافحة الجراد وتكثيف التعاون بين الجانبين فى مختلف مجالات

الإنتاج الزراعى وتبادل الخبرات حيث يمكن أن يستفيد الجانب السودانى من خبرة المغرب فى مجال تعبئة وتغليف وتصنيع الخضر والفاكهة ، كما يستفيد الجانب المغربى من تجربة السودان فى مجال إنتاج القطن والقمح والذره وتصنيع اللقاحات البيطرية .

وقد شكلت هذه المقترحات بالفعل أرضية جديدة لأعمال الدورة الثالثة للجنة المشتركة التى انعقدت فى الرباط ما بين 29 و 30يونيو 1995 حيث تم تبنيها وتدعيمها بمجموعة من التوصيات فى المجال الزراعى كتبادل الزيارات بين رجال الأعمال فى البلدين لإستكشاف الإمكانيات المتوفرة فى كلا البلدين ، وتنظيم زيارة لوفد من رجال الأعمال السودانيين الى المغرب يضم فى عضويته ممثلين عن قطاعات التسويق الزراعى للوقوف على تجربة المغرب فى مجال تجهيز وتسويق الخضر والفاكهة ، وقيام فريق مغربى سودانى بإعداد دراسة للجوانب الفنية والإقتصادية لإنتاج وتسويق الخضر والفاكهة فى السودان بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

إن الوقوف على مضامين إتفاقية 1975 والملحق الإضافى لها لسنة 1982 وتوصيات اللجنة المشتركة فى دوراتها الثلاث لسنة 1982 و 1988 و 1995 تجعلنا نتوصل الى مجموعة من القناعات يمكن تلخيصها فى ثلاثة نقاط أساسية :

1- أن هناك إرادة حقيقية لدى البلدين من أجل تطوير العلاقات بينهما فى مختلف الميادين وخاصة فى مجال التبادل التجارى و بحكم هذه الإرادة تميزت الإتصالات بين البلدين بالإستمرارية والحرص على اللقاء .

2- أن هناك أرضية قانونية لإحداث تقارب بين رجال الأعمال والمختصين فى كلا البلدين ، وتقديم الحوافز الجمركية اللازمة لتنمية التبادل التجارى بينهم .

3- أن هناك إمكانية حقيقية للتكامل بين البلدين على مستوى التبادل التجارى بوجه عام والزراعى بوجه خاص بحكم أنهما لا تتوفر لهما نفس المنتوجات وليست لهما نفس الإحتياجات، مما يقلل من عوامل المضايقة التجارية أو التنافس بين السلع المنتجة .

2-2 : أداء التبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان

لقد دللت الإتفاقية التجارية والإجتماعات المشتركة بين المملكة المغربية وجمهورية السودان وأكدت كما تبين سابقا على حقيقة واحدة ثابتة وهى الرغبة الأكيدة والمستمرة

لدى الطرفين فى تحقيق الترابط والتكامل فيما بينهما على مستوى التبادل التجارى . فما أثر هذه الإتفاقية والعمل المشترك على التبادل التجارى الزراعى بين البلدين ؟

إن مقارنة إحصاءات التبادل التجارى فى المجال الزراعى بين البلدين يمكننا من الوقوف على مستوى هذا التبادل ومدى عكسه للطموحات التى تحملها الإتفاقيات وتوصيات اللجنة المذكورة أعلاه .

تتسم التجارة الزراعية بين المغرب والسودان بضآلة حجمها إذا ما قورنت بحجم التجارة الزراعية لكل من البلدين كما وأنها متذبذبة وغير مستقرة . فقد بلغت على سبيل المثال ، الواردات الزراعية للسودان من المغرب (الصادرات المغربية للسودان) فى عام 1984 حوالى 708 ألف دولار أمريكى ولكنها تضاءلت الى 186 ألف دولار فى عام 1989 ، ثم توقفت تماماً فى الأعوام التالية لذلك (جدول رقم 1) . والجدير بالذكر أن قيمة هذا التبادل تمثل نسبة ضئيلة جداً (أقل من 1٪) من التجارة الزراعية لكل من البلدين .

وفى الجانب الآخر ، لم تزد الصادرات الزراعية السودانية للمملكة المغربية (واردات المغرب الزراعية من السودان) عن 700 ألف دولار فى أحسن السنوات ، وهى لا تمثل شيئاً يذكر بالنسبة للتجارة الزراعية الكلية لأي من الطرفين ، جدول رقم (2).

كما توضح الجداول (1) و (2) أيضاً أهم السلع الزراعية التى تم تبادلها فى الفترة من 1984 - 1993 ، حيث يمثل زيت الزيتون والزيتون الأسود المعلب أهم الواردات السودانية من المغرب ، بينما تمثل نخالة القمح والقطن الشعره والجلود نصف المصنعة والنباتات الطبية والعطرية والصمغ العربى أهم الواردات المغربية من السودان ، والجدير بالذكر أن هذه السلع لا تمثل إلا نذراً يسيراً من السلع التى يمكن أن يتم التبادل التجارى فيها .

مما سبق ذكره ، وبصفة عامة ، يتضح الآتى :

- أن قيمة التجارة الزراعية البينية للبلدين ضئيلة جداً ، بدرجة أن أياً منهما لا يعتبر إلا طرفاً ثانوياً جداً فى تجارة البلد الآخر ، وينطبق هذا الأمر ليس على التجارة

الزراعية فحسب بل على التجارة الكلية للطرفين . فمثلاً ، تمثل واردات المغرب من السودان نسبة دون 0.3٪ من واردات المغرب من البلاد الأفريقية مع العلم بأن واردات المغرب من الدول الأفريقية نفسها لا تمثل الا نسبة ضئيلة جداً من وارداته الكلية ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات المغربية الى السودان (جدول رقم 3) .

- تميزت التجارة الزراعية بين البلدين بالإضافة الى قلتها ، بالتذبذب الكبير ، اذ ليس هناك إستمرارية فى تبادل السلع الزراعية . وبصفة عامة يمكن القول بأن ضآلة التبادل التجارى الزراعى هذا إنما يشير إلى محدودية فاعلية الإتفاق التجارى المذكور فى تنمية وتطوير التبادل التجارى ، وقد نجم ذلك عن عدة معوقات سيرد ذكرها لاحقاً .

3-2 الإمكانيات المتاحة للتبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان :

من خلال دراسة تحليلية للموارد الزراعية وأوضاع التجارة الزراعية لكل من السودان والمملكة المغربية يمكن القول بأن البلدين يمتازان بإمكانيات زراعية هائلة ومتنوعة مع قدر كبير من التباين فى المناخ والقاعدة المواردية الزراعية ، مما يوفر قدراً كبيراً من فرص التكامل والتبادل التجارى الزراعى بينهما . ولعل ذلك كان العامل الرئيسى وراء توقيع الإتفاق التجارى بين البلدين فى عام 1975 والإجتماعات المشتركة التى تلت ذلك الإتفاق، والتى هدفت فى مجملها إلى دعم وتطوير التبادل التجارى بينهما .

ولدراسة إمكانيات التبادل التجارى بين البلدين يمكن إجراء إستعراض موجز للبنية الحالية للتجارة الزراعية لكل من الطرفين والسياسات الزراعية والتجارية السائدة .

التجارة الزراعية المغربية :

تحتل المنتجات الزراعية أهمية كبرى فى التركيب السلعى لتجارة الصادرات المغربية، حيث تقدر نسبتها بنحو 40٪ من جملة الصادرات المغربية ، بينما تقل هذه النسبة للواردات الزراعية لتبلغ حوالى 15٪ من إجمالى الواردات المغربية . وتتوزع الصادرات

جدول رقم (1)
الصادرات المغربية من المنتوجات الزراعية
إلى السودان خلال الفترة 1984-1989

الكميات : بالطن

القيمة : ألف دولار

السلعة	1984		1988		1989	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
زيت الزيتون	12.104	30.4	-	-	2.400	7.1
زيتون أخضر معلب	19.740	25.03	-	-	1.920	1.80
زيتون اسود معلب	140.235	169.8	-	-	13.200	12.0
أسماك معلبة	366.520	483.0	20.562	24.7	116.375	165.03
المجموع	538.599	708.23	20.562	24.7	133.895	186.00
نسبتها من الصادرات الزراعية المغربية		0.10		*		0.01

المصدر : مكتب الصرف المغربي ، إحصاءات التجارة الخارجية للمغرب

(الدولار = 8.5 درهم مغربي)

* ضئيلة جداً

جدول رقم (2)
الواردات المغربية من المنتوجات الزراعية
من السودان خلال الفترة 1984 - 1993

الكميات : بالطن

القيمة : ألف دولار أمريكي

السلعة	1985		1986		1987		1988		1989		1990	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
- أعشاب مختلفة	10.134	71.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- نخالة القمح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- الصمغ العربي	0.550	1.4	0.160	3.12	0.55	7.23	5.35	26.44	0.1	0.70	-	-
- النباتات الطبية والعطرية	14.744	39.32	13.926	73.14	1.812	16.25	-	-	-	-	0.525	2.8
- القطن	19.201	46.82	0.631	0.5	74.810	83.03	-	-	-	-	-	-
- خيوط القطن	-	-	6.199	22.76	-	-	-	-	-	-	-	-
- الطرد نصف المصنعة	-	-	-	-	8.00	10.75	-	-			37.60	416.18
المجموع	44.629	158.67	20.916	99.53	85.172	117.26	5.35	26.44	0.1	0.70	38.125	418.98
نسبتها من إجمالي الواردات الزراعية المغربية		0.03		0.01		0.02		*		*		0.05

* ضئيلة جداً

تابع جدول رقم (2)

السلعة	1991		1992		1993	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
					–	–
- أعشاب مختلفة	–	–	–	–	–	–
– نخالة القمح	–	–	–	–	0.58	698.50
– الصمغ العربى	5.00	14.44	–	–	–	–
– النباتات الطبيةوالعطرية	–	–	2.00	7.6	–	–
– القطن	–	–	–	–	–	–
– خيوط القطن	–	–	–	–	–	–
– الجلود نصف المصنعة	–	–	–	–		
المجموع	5.00	14.44	2.00	7.6	0.58	698.5
نسبتها من إجمالى الواردات الزراعية المغربية		*		*		0.06

المصدر : مكتب الصرف المغربى ، إحصاءات التجارة الخارجية للمغرب

* ضئيلة جداً

جدول رقم (3)
تطور التبادل التجاري الكلي بين المغرب والسودان للفترة من 1983 - 1993

الكمية : بالطن
القيمة : ألف دولار

السنة	الصادرات المغربية إلى السودان			الواردات المغربية من السودان		
	الكمية	القيمة	النسبة من قيمةالتجارة الكلية للمغرب مع الدول الأفريقية	الكمية	القيمة بالألف دولار أمريكي	النسبة من قيمة التجارة الكلية للمغرب مع الدول الأفريقية
1983	45	234.4	1	-	-	-
1984	682	1112.5	1.6	-	-	-
1985	4	63.0	-	45	246.3	0.3
1986	-	7.0	-	21	99.53	-
1987	-	0.1	-	85	117.26	-
1988	20	27.5	-	5	26.44	-
1989	205	341.7	0.1	-	0.70	-
1990	5	54.7	-	38	418.98	0.1
1991	12	85.3	-	5	14.44	-
1992	6000	807.8	0.2	2	7.6	-
1993	8	31.3	-	4973	698.5	0.2

المصدر : مكتب الصرف المغربي ، إحصاءات التجارة الخارجية للمغرب

الزراعية بين مجموعات كبيرة من السلع تتقدمها مجموعة الأسماك المصبرة ونصف المصبرة والتي تمثل نحو 48٪ من الصادرات الزراعية المغربية للفترة من 1986 - 1990 ، تليها مجموعة الفواكه (الحوامض) الطازجة والمصبرة بنحو 25٪ ، ثم الخضر الطازجة والمجففة ومصبرات الزيتون بنحو 20٪ (جدول رقم 4) . أما فى جانب مستلزمات الإنتاج الزراعى ، يقوم المغرب بتصدير كميات كبيرة من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية ، ففى عام 1993 مثلاً قام المغرب بتصدير 315 ألف طن من الأسمدة الأزوتية و 110 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية .

أما الواردات الزراعية المغربية وكما يوضح الجدول رقم 6 فهى تتركز فى القمح والذى يمثل حوالى 30٪ من قيمة الواردات الزراعية للأعوام 86 - 1990 ، والسكر الخام (12٪) والزيوت النباتية (15٪) والشاى (12٪) والقطن الشعر (8٪) .

التجارة الزراعية السودانية:

تمثل الزراعة المصدر الرئيسى للصادرات بالسودان ، حيث تمثل الصادرات السودانية الزراعية أكثر من 80٪ من الصادرات الكلية ويتبين من الجدول رقم 4 أن ما يقرب من 55٪ من قيمة الصادرات الزراعية السودانية تأتى من القطن ، تليه البذور الزيتية (الفول السودانى والسمسم) الحيوانات الحيه ، الذره ثم الصمغ العربى ، وتتركز الواردات الزراعية فى القمح والزيوت النباتية والشاى والبقوليات وتمثل الجرارات والأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والمبيدات الحشرية والحشائش أهم الواردات الزراعية (جدول رقم 7) .

تشير الإحصاءات الواردة فى الجداول من 4 الى 7 عن الصادرات والواردات الزراعية بالبلدين إلى فرص كبيرة للتبادل فى سلع مثل القطن والسكر الخام واللحوم والأبقار والبقوليات والأسمدة الآزوتية والفوسفاتية . فبالنسبة للقطن مثلاً وكما يوضح الجدول رقم 5 يلاحظ أن قيمة الصادرات السودانية منه كانت حوالى 57 مليون دولار فى عام 1993 فى حين كانت واردات المغرب من نفس السلعة 42 مليون دولار وهذا يوحى بأن إمكانيات السودان من الأقطان قد تمكن المغرب من الحصول على كل أو معظم

جدول رقم (4)

كمية وقيمة الصادرات لأهم المجموعات السلعية الزراعية بالمغرب والسودان

(متوسط الفترة 86 - 1990)

الكمية : الف طن

القيمة : مليون دولار

الصادرات الزراعية السودانية				الصادرات الزراعية المغربية			
السلعة	الكمية	القيمة	٪	السلعة	الكمية	القيمة	٪
الذره البيضاء	225.57	31.96	7	البطاطس	89.43	25.9	3.3
البذور الزيتية	101.99	65.44	14.4	البقوليات	24.62	10.81	1.4
السمسم	63.93	54.66	12.1	البذور الزيتية	0.16	0.16	-
الزيوت النباتية	12.78	15.41	3.4	الزيوت النباتية	6.4	8.71	1.1
الأبقار (1)	4.86	3.41	0.7	الخضر الطازجة والمجففة	207.9	154.02	20.0
الضأن والماعز (1)	221.89	36.96	8.2	الفاكهة الطازجة والمجففة	557.9	198.23	25.8
القطن	161.39	245.13	54.1	الأسماك بأنواعها	177.03	370.7	48.2

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 14 ، ديسمبر 1994

(1) الف رأس

جدول رقم (5)
أهم الصادرات الزراعية للسودان والمغرب
للعام 1993

الكمية : الف طن

القيمة : مليون دولار

السلعة	السودان		المغرب		
	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
القطن [1] (بالة)	306083	57.12	الحوامض	555.00	225.00
صمغ عربي	17.0	33.72	الطماطم	175.00	70.00
سمسم	125.75	68.2	البطاطس	83.00	25.00
بذور زهرة عباد الشمس	8.64	1.60	خضر وفواكه مختلفة	33.00	30.00
نخالة القمح	9.66	0.86	مصبرات زيتون	100.00	103.3
سكر	35.43	10.83	مصبرات الخيار والكبار	11.500	28.4
			مصبرات خضر وفواكه مختلفة	24.00	24.9
زيوت نباتية	13.97	72.39	خضر وفواكه مبردة ومجففة	28.00	45.5
حيوانات حية [2]	761.34	77.17	عصير الحوامض وفواكه مختلفة	21.00	19.4
لحوم	5.26	16.15	زيوت نباتية	5.000	10.2
جلود	6.63	11.21	بذور (تقاوى)	31.00	23.2
مولاس	137.52	7.31	اسماك مصبرة ونصف مصبرة	63.00	180.5
ذره	613.30	60.83	اسمدة فوسفاتية	110.00	*
			أسمدة آزوتية	315.00	*
			توابل وأعشاب	32.50	30.6

المصادر : - بنك السودان ، التوزيع الإحصائي للتجارة الخارجية 1993 ، المجلد 27

- المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات بالمغرب ، التوزيع الإحصائي 1994/93

* غير متوفرة

(1) الف بالة

(2) الف رأس

جدول رقم (6)
الواردات المغربية لأهم السلع الزراعية

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار

السلعة	1990 - 86			1993		
	الكمية	القيمة	%	الكمية	القيمة	%
القمح	1450.0	172.32	31.4	2647.31	344.33	44.6
الذره الشامية	161.16	17.68	3.2	353.81	44.19	5.7
السكر الخام	283.06	63.72	11.6	543.88	92.58	12.0
البذور الزيتية	15.43	4.63	8.4	77.60	22.66	2.9
السمسم	-	-	-	0.22	0.24	-
الزيوت النباتية	168.77	80.02	14.6	255.86	114.44	14.8
أبقار وجاموس	8.18 (1)	8.05	1.5	8.79	9.42	1.2
اللحوم الحمراء	5.09	6.56	2.0	5.08	6.47	0.84
التبغ الخام	12.15	18.22	3.3	6.56	14.0	1.8
الشاى	25.70	64.81	11.8	27.14	70.69	9.2
القطن (الشعر)	29.91	41.44	7.5	40.74	53.91	7.0

المصادر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى
للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 14 ، 1994

(1) ألف رأس

جدول رقم (7)
الواردات لأهم السلع الزراعية بالسودان

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار

السلعة	1990 - 86			1993		
	الكمية	القيمة	%	الكمية	القيمة	%
القمح	314.47	48.37	40.4	295.11	65.78	31.3
السكر الخام	26.43	11.43	9.5	2.43	1.88	0.9
بقوليات	14.95	9.24	7.7	14.02	9.71	4.6
الزيوت النباتية	52.57	28.10	23.5	44.33	84.28	40.0
الخضر الطازجة والمجففة	0.15	0.55	0.5	-	-	
الفاكهة	1.29	1.34	1.1	0.34	0.47	0.2
الأسماك	0.26	0.40	0.5	0.25	0.54	0.26
الشاى	10.28	20.31	17.0	13.42	47.54	22.6
الأسمدة الفوسفاتية	*			13.90	*	
الأسمدة الأزوتية	*			58.99	*	

المصادر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 14 ، 1994

* غير متوافرة

إحتياجاته من هذه السلعة ، وكذلك كانت صادرات السودان من السكر واللحوم الحمراء 11 مليون و16 مليون دولار على التوالى فى نفس العام وكانت واردات المغرب من نفس السلعتين 93 مليون دولار و 6.5 مليون دولار على التوالى . فى الجانب الآخر كانت صادرات المغرب من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية 315 ألف و 110 ألف طن على التوالى وكانت واردات السودان من السلعتين 59 ألف و 14 ألف طن على التوالى مما يدل على وجود فرص كبيرة للتبادل التجارى فى هذه السلع . وهناك مجموعة من السلع الأخرى التى يمكن التبادل فيها .

ولابد من القول بأن الفرص الراهنة والمبنية على حجم الصادرات والواردات الزراعية الراهنة للبلدين لا تعكس بالقدر الكافى الإمكانيات الحقيقية الكامنة للتبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان . فهناك العديد من السلع والتى تعتبر الآن هامشية فى حجم التجارة لكل من الطرفين ولكنها قد تمثل مجالاً مستقبلياً واسعاً للتبادل .

وهذا هو مجال القطاع الخاص لينقب ويستكشف المجالات المختلفة التى يمكن من خلالها خلق فرص للتجارة تعود بالفائدة على كل الأطراف . ويوضح الجدول رقم (8) إضافة إلى السلع الرئيسية بعض السلع الواعدة للتبادل والتى تشمل الفاكهه والخضر الطازجة والمجففة ، والزيتون المعلب والأخشاب الصنوبرية والتقاوى والأسمدة والأعشاب الطبية والتوابل والزيوت النباتية من جانب المغرب وبذرة القطن وخيوط القطن ، و كسب قصب السكر (بقاس) والمانجو من السودان .

ومما يقوي ويدعم هذه المبادرات المنتظرة من القطاع الخاص أن البلدين قد إنتهجا مجموعة من السياسات الكلية والقطاعية والتى من شأنها أن تخلق ظروف مواتية لإنعاش التبادل التجارى . فبالنسبة للمغرب يمكن إختصار بعض تلك السياسات فى الآتى :

- تحرير التجارة الخارجية منذ سنوات عديدة بعد أن كانت قطاعات بكاملها تخضع للإحتكار التجاري للدولة ،

- جعل القطاع الخاص المحرك الرئيسى للنشاط الإقتصادى وذلك من خلال تطبيق برنامج شامل من الإصلاحات الهيكلية التى توفر الشروط الضرورية والبيئة المناسبة لإطلاق طاقات القطاع الخاص ودخوله فى أنشطة إقتصادية كانت الدولة

جدول رقم (8)
قائمة بأسماء المنتوجات الزراعية
القابلة للتبادل بين المغرب والسودان

الصادرات المغربية	الصادرات السودانية
الخضر والفواكه الطازجة	القطن (الشعر)
الخضر والفواكه المعلبة	خيوط القطن
عصير الحوامض	بذرة القطن
الزيتون المعلب بمختلف أنواعه	قصب السكر
الزيوت النباتية الغذائية	كسب قصب السكر
الطماطم المركزة والمعلبة	نخالة القمح
الأسماك المعلبة بمختلف انواعها	الذره الشامية
الطماطم المجففة	التوابل
الفلفل المجفف	السكر
الفلفل المجفف المطحون	الصمغ العربى
التقاوى (بذور الخضر والحبوب والبقوليات)	النباتات الطبية والعطرية
الأعشاب الطبية	السمسم (الزنجلان)
المياه المعدنية الطبيعية	اللحوم
الأخشاب الصنوبرية	الأبقار
الكسبر اليابس	الأغنام
الأسمدة الآزوتية	الجمال
الأسمدة الفوسفاتية	الجلود الخام ونصف المصنعة

الفاعل الوحيد أو الرئيسى فيها ، وذلك عن طريق إستخصاص عدد كبير من المؤسسات العامة .

- مراجعة هيكلية للرسوم الجمركية فى إتجاه إنفتاح أكبر على السوق الدولية ومن ثم إخضاع الإقتصاد المغربى للمنافسة الدولية . وقد توج المغرب هذا الإنفتاح بإنضمامه فى أواخر الثمانينات للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أخذت مكانها منذ أول يناير 1995 المنظمة العالمية للتجارة .

- منح إمتيازات هامة للمصدرين على المستوى الضريبى ،

- منح إمتيازات ضخمة للإستثمار سواء على مستوى الرسوم الجمركية عند إستيراد التجهيزات والمعدات ، أو على المستوى الضريبى بالإعفاء أو التخفيض لمجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، أو على مستوى الصرف بالسماح بتحويل الأرباح بالعملة الصعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، أو على المستوى الإدارى بتبسيط الإجراءات إلى أبعد حد ممكن وتعيين المخاطب الوحيد للمستثمر ،

- تحديث النظام المالى والضريبى والمصرفى للبلاد .

أما بالنسبة للسودان فقد أحدثت مجموعة من التغيرات شملت الآتى :

1- تبنى سياسة التحرير الإقتصادى كفلسفة أساسية يبنى عليها النشاط

الإقتصادى بالبلاد. وقد ظهر ذلك جلياً فى موجهات الإستراتيجية القومية الشاملة والبرامج الثلاثية للإنقاذ . وفى هذا الإطار تمت الإجراءات التالية :

- تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخلى عن كل القيود الكمية وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات ،
- تحرير سعر الصرف ،

- إستخصاص مجموعة من مؤسسات القطاع العام وذلك بتحويلها اما إلى شركات مساهمة عامة أو بيعها إلى القطاع الخاص ،
- إزالة قيود التسعير وتخفيض الدعم للإنتاج الزراعى .
- إجراء إصلاحات واسعة فى السياسات المالية والنقدية بغرض إزالة العجز فى الميزان الداخلى وإزالة التضخم .

2- استبدال قانون الإستثمار لعام 1980 بقانون تشجيع الإستثمار لعام 1990، والذى يمنع التمييز بين المستثمر لكونه محلياً أو عربياً أو أجنبياً ، قطاعاً عاماً أوخاصاً أو التمييز بين المشروعات المتماثلة فى الضمانات أو التسهيلات.

3- تقدم السودان بطلب الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية (WTO) ويتوقع أن تجاز عضويته قريباً .

3: معوقات التبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان :

كما تبين من خلال ما سبق فإن مستوى التبادل التجارى فى المجال الزراعى بين المغرب والسودان لا يعكس بتاتاً الرغبة التى تضمنتها الإتفاقيات التى تضبط علاقاتهما وتوصيات اللجنة المشتركة ، فى إرساء علاقات تبادل تجارى مكثف يرقى إلى مستوى طموحات البلدين ، ولا الطاقات الضخمة المتوفرة لديهما فى مجال يعتبر قطب الرحى فى إقتصادياتهما .

وتعزى هذه الوضعية ، وحسب رأى العديد من المهتمين بالتبادل التجارى بين البلدين، الى عاملين أساسيين :

- عدم توفر احتياطى من العملة الصعبة لدى البلدين يمكن من تمويل أى تبادل منشود بينهما .
- عدم توفر خطوط نقل بحرية وجوية مباشرة بينهما .

إلا أن تحليلا من هذا القبيل رغم واقعيته قد يوحى بإستحالة تطوير التبادل التجارى بين المغرب والسودان مادام أن مشكلة ندرة العملة الصعبة وغياب خطوط النقل المباشرة أمر واقع بالفعل ، مما يستدعى تدقيق النظر الى هذين العاملين فى ضوء الإعتبارات الآتية :

1- يمكن إيجاد حل لعدم توفر عملة صعبة فى بدائل مالية أثبتت جدواها وفعاليتها كالمقايضة المنظمة وبالرغم من أن المقايضة قد لا تكون الوسيلة الأمثل للتبادل ولكنها سوف تعطى فرصة للترويج وتعريف المستثمر والمستهلك فى كل بلد بما يتوفر فى البلد الآخر . ولعل تجربة كل بلد على حده فى هذا المجال وخاصة الجانب المغربى إذا تم تكييفها مع متطلبات الحالة التى نحن بصددها من أجل إقامة نظام تمويلى تضع إطاره المصارف المركزية للبلدين ويمكن أن تساهم في تسييره المصارف العامة والخاصة المتواجده فى كل بلد فإنها ستشكل الحل الناجع لهذه الإشكالية.

2- ان عدم توفر خط بحرى بين البلدين أمر يمكن تجاوزه فى المرحلة الأولى على الأقل باللجوء الى سوق النقل الدولية التى يمكن أن توفر بواخر ملائمة وبتكلفة نقل مناسبة اذا كانت الكميات المراد نقلها متوفره فى كلا البلدين وموزعة على فترات زمنية منتظمة . ونظراً لكون النقل البحرى بين البلدين يفرض المرور عبر قناة السويس ومن ثم أداء رسم مرور باهظ فإنه يفضل إستعمال البواخر الضخمة التى

تناهز حمولتها 5000 طن من أجل التخفيف من وطأة هذا الرسم على الوحدة الكمية من السلع المحملة .

وعند بلوغ التبادل التجارى بين البلدين مستوى يبرر جدوى فتح خط مباشر أو أكثر بينهما يمكن القيام بذلك خاصة وأن للبلدين معا البنيات التحتية اللازمة لذلك .

أما بالنسبة للخط الجوى المباشر فإنه لا يفرض نفسه إطلاقا على المدى القريب خاصة وأن الهدف هو نقل منتوجات زراعية لا يمكن أن تتحمل تكاليف النقل الجوى

الباهظة ، كما أن التنقلات المستقبلية لرجال الأعمال يمكن أن تتم عبر الرحلات الكثيرة المتوفرة بين المغرب ودول الشرق العربى.

يتضح من التحليل أعلاه أنه وبالرغم من أن ندرة العملات الصعبة وصعوبة التحويل بين العملات الوطنية للبلدين وعدم وجود خط بحرى مباشر تمثل العقبات الرئيسية للتبادل التجارى بين البلدين ، الا أنه بالإمكان تجاوزهما والتغلب عليهما فى المدى القريب على الأقل ومحاولة التركيز على العوائق الأساسية الأخرى للتبادل .

و يمكن تلخيص أهمها في الآتى :

1- محتوى الإتفاق التجارى الجمركى الذى يربط بين البلدين والذى ينص :

- في مادته الثالثة على إستثناء الرسوم الإضافية المفروضة على المستوردات ، فى الوقت الذى كان بالإمكان العمل على تخفيض نسبة بعض الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتوجات الحيوية المراد تبادلها وإلغاء أى رسوم إضافية لأنها تقلل من تنافسية منتوج البلد فى البلد الآخر ومن ثم تقلل من فرص استيراده .
- فى مادته السادسة على تسوية المعاملات التجارية بين البلدين بعملة قابلة للتحويل، فى الوقت الذى تتوفر فيه للبلدين ، كما سبق ذكره ، تجربة خصبة فى التعامل بالمقايضة المنظمة .

- فى مادته الحادية عشرة على تكوين لجنة مشتركة من ممثلى الطرفين تجتمع مرة واحدة فى السنة على الأقل تكون من مهامها معالجة الصعوبات الناشئة عن تطبيق الإتفاق ، وتقديم الإقتراحات لتعديل أحكامه بما يحقق زيادة حجم التبادل . الا أن هذه اللجنة لم تجتمع خلال الفترة 1975 ، (سنة توقيع الإتفاق) وإكتوبر 1995 إلا ثلاث مرات فقط . هذا فى الوقت الذى كان بإمكانها أن تلعب دوراً حاسماً وحيوياً فى تنشيط التبادل التجارى بين البلدين عبر إجتماعات منتظمة تقدم خلالها توصيات وتتابع تطبيقها. ولكن هذه

الملاحظة لا تقلل من العمل الهام الذى قامت به اللجنة والتوصيات التى تقدمت بها ، وأكبر دليل على ذلك أن الدراسة التى نحن بصددها ما هى إلا نتاج للتوصيات الأخيرة للجنة .

2- عدم توفر المناخ المناسب الذى يسمح للقطاع الخاص بأن يضطلع بمهامه كاملة كمنحه كل الضمانات من أجل الإستثمار فى البلد الآخر بكل إطمئنان ، والتصدير فى إطار قانونى يؤمن له النتائج المتوخاة ، والإستيراد مع ضمان الجوده الصحية والصحية النباتية للمنتوجات.

3- عدم قيام رجال الأعمال بمبادرات جريئة وترددهم المفرط أمام غياب المناخ المناسب للإستثمار المشار اليه أعلاه . إلا أن هذا العائق لا يجب أن يثنينا عن الإشارة الى الجهود الحثيثة التى قامت بها شركة سوميسيا المغربية فى إتجاه تطوير علاقات التبادل التجارى بين البلدين حيث قامت بفتح مركز تجارى بالخرطوم ، وتنظيم معارض للمنتوج المغربى ، والمساهمة فى شركة الإستثمار الفلاحى كان من بين أهدافها إنتاج الذره الشامية فى السودان بوسائل متطورة وفى مساحات شاسعة يتم تسويقها فى المغرب . وقد ساهمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى دراسة هذا المشروع كما أبدى البنك الإسلامى استعداده لتقديم التمويل لتحقيقه .

4: مقترحات عملية لتطوير التبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان:

إنه وإنطلاقا من التحليل السابق للعوائق الرئيسية للتبادل التجارى الزراعى بين المغرب والسودان تبرز المقترحات العملية التالية والتى يمكن أن تساهم فى تصحيح مسار التبادل التجارى بين البلدين :

1- بالنسبة للدولة :

أ - تحديد نظام مالى لتمويل الإستيراد والتصدير بين البلدين يكون قائماً على المقايضة (الصفقات المتكافئة) المنظمة وعلى التوازن فى المبادلات بحيث لا تكون القيمة الإجمالية للمبادلات فى صالح طرف على حساب الطرف الآخر ، على أن يكون الهدف الأساسى لهذه الصفقات هو الترويج وتنبيه المستهلكين ورجال الأعمال فى كل بلد إلى مجالات تبادل محتملة .

ولبلوغ هذا الهدف يتعين على البلدين تنظيم إجتماعات فى المدى القريب جداً بين خبراء ومسؤولى البلدين فى المجال المالى من أجل تحديد معالم النظام المقترح الذى يجب أن يتميز بالبساطة وتبنى آليات عملية .

ب - تبنى قانون للإستثمار فى المجال الزراعى يمنح الضمانات القانونية لمستثمرى كل بلد داخل البلد الآخر وتعزيز هذه الضمانات بدور يمكن أن تلعبه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .

ج - تأمين المبادلات التجارية بين البلدين عن طريق شركة خاصة أو عمومية لتأمين الصادرات وذلك بإيعاز من الدولة . وفى هذا المجال هناك تجربة مغربية رائدة يمكن الإستفادة منها .

د - تبادل الإعتراف بالقوانين الصحية والصحية النباتية بالنسبة للمنتوجات الزراعية المستهدف تبادلها كلما تبين أنها توفر كل الضمانات من أجل المحافظة على صحة المستهلك ويقترح أن يتم تبنى القوانين الصحية

والصحية النباتية التى تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" كمرجع للطرفين عندما لا تتوفر قوانين وطنية بالنسبة لمنتوج أو منتوجات معينة .

هـ - إقرار نظام رسمى للمراقبة الصحية والصحية النباتية لكل الواردات الزراعية يمنح كل ضمانات المراقبة التقنية الفعالة والنزيهة .

و - تعيين جهة واحدة فى كلا البلدين يكون من مهامها تبسيط الإجراءات للطرف الآخر دولة كان أو قطاعاً خاصاً ، والتدخل لدى الجهات المعنية من أجل تذليل الصعاب وإعطاء كل المعلومات عن الطاقات المتوفرة فى البلد وعن الفاعلين الإقتصاديين فى المجال الزراعى منتجين كانوا أو مصدرين أو مستوردين . ويتعين فى هذا الصدد إعداد وتوفير وثيقتين أساسيتين لدى هذا المخاطب :

- إعداد ورقة موجزة وهادفة عن الطاقات المتاحة فى البلد المعين وفى المجال الزراعى فى كل قطاع من قطاعاته .
- إعداد "جامع للمعلومات أو دليل مرجعى" يتضمن أسماء وعناوين كل الفعاليات الإقتصادية فى المجال الزراعى سواء كانت جمعيات مهنية أو منتجين أو مصدرين أو مستوردين . ومن المفضل أن توزع هاتين الوثيقتين أيضا على كل من يهمهم الأمر فى البلدين .

ز - مراجعة الإتفاق التجارى والجمركى بين البلدين ليتضمن التعديلات التى ذكرت سابقاً والحرص على قيام اللجنة المشتركة بكل المهام التى يسندها لها الإتفاق فى الآجال المبرمجة .

وينبغى أن تكون مناسبة مراجعة الإتفاق فرصة لإعادة النظر فى التخفيضات الجمركية والرسوم الإضافية المفروضة على المنتوجات المستهدفة وذلك فى إتجاه تخفيض الأولى إلى مستوياتها الدنيا والتخلى عن الثانية نهائياً كلما

تبين أن فى هذا الإجراء تقوية لتنافسية المنتوج المستهدف . ومن أجل بلوغ هذا الهدف يجب أن تعقد فى المدى القريب إجتماعات لخبراء ومسؤولى البلدين فى المجالات الإقتصادية والفلاحية والجمركية بغية تبنى لوائح جديدة وبتفضيلات جديدة.

ك - تنظيم لقاءات بين شركات النقل الوطنية لكلا البلدين من أجل تدارس مجالات التعاون والتكامل فيما بينهما على المدى المتوسط والبعيد .

ل - القيام بدور المنظم والمنشط للقاءات بين رجال الأعمال بين البلدين كمرحلة أولى ريثما تتعمق الروابط بينهما .

وبالنظر للمقترحات المذكورة أعلاه يلاحظ أنها وفى معظمها تنصب فيما يمكن تسميته المدخل التبادلى لتنشيط التجارة الزراعية بين السودان والمغرب ، والذى يقتضى الإستفادة القصوى من الفرص القائمة للتبادل فى السلع الزراعية وذلك بإزالة كل عوائق التجارة وتوفير الخدمات اللازمة من نقل وتمويل وغيرها . ولكن ولضمان نجاح المدخل التبادلى فى تعزيز التجارة بين البلدين لابد من إستتباعه بمجهودات فى المدخل التكاملى والذى يجب أن يستهدف تقوية وتنويع القاعدة الإنتاجية الزراعية وذلك من خلال تنفيذ المشروعات المشتركة وفتح وتهيئة فرص الإستثمار للقطاع الخاص فى كل من البلدين . ومن شأن ذلك أن يساعد على التوسع فى تشكيلة السلع المنتجة وبالتالى توسيع القاعدة المطلوبة لتبادل تجارى فعال . وبطبيعة الإستثمارات المطلوبة فإن معظم المجهودات فى المدخل التكاملى يقترح أن يقوم بها القطاع الخاص .

2- بالنسبة للقطاع الخاص :

أ - إقامة شركات مشتركة للإستيراد والتصدير على المدى القريب من أجل تسهيل التبادل التجارى فى المجال الزراعى بين البلدين . ويكون من بين مهام

هذه الشركات كسب الوقت الذى سيتطلبه إنشاء علاقات مباشرة بين المهنيين فى كلا البلدين وإستثماره فى جمع المنتوجات فى كلا البلدين وإيجاد وسائل النقل المناسبة وبرمجة تصديرها وتسويقها.

وهنا ينبغى أن تكون شركة سوميسيا رائدة فى هذا المجال لخلق شركة مزدوجة مع عملاء سودانيين ، ولتكن فعلا شركة الجزيرة للتجارة والخدمات ، حيث سيكون خلق مثل هذه الشركات من طرف أشخاص لهم تجربة كبيرة فى السوق السودانية والمغربية وإلمام كبير بخصوصياتهما مما يمهد الطريق لقيام شركات أخرى .

ب - القيام بشراكة بين الفعاليات الإقتصادية فى كلا البلدين فى المجال الزراعى وذلك بغرض إنتاج او تطوير منتوجات معينة . ويستحب أن تبدأ هذه الشراكة على المدى القريب فى إنتاج مواد يحتاجها البلد الآخر . وفى هذا الصدد يمكن بعث مشروع إنتاج الذره الشامية فى السودان عن طريق إدخال مساهمين سودانيين فى الشركة المغربية (OMADA) المنشأة لهذا الغرض . ويقترح أن يدعم هذه الشراكة البنك الإسلامى للتنمية والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى .

ج - القيام بإستثمارات مباشرة فى أى من البلدين من قبل الشركات العامة والخاصة فى البلد الآخر على أساس أن توفر لهم كل الضمانات والتسهيلات الإدارية والإمتيازات . ويمكن أن تدعم هذه الإستثمارات ويساهم فيها البنك الإسلامى للتنمية والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى كمؤسستين ماليتين لهما إهتمام بهذا النوع من الإستثمارات .

د - تبادل الزيارات بين الخبراء والعاملين فى المجال الزراعى ، تقوم فيها الدول بدور المبادرة وإعداد البرمجة والوسائل والترويج . ويقترح فى هذا الصدد أن تخطو العلاقات بين البلدين خطوة إلى الأمام بتنظيم تبادل زيارة بين رجال أعمال فى المجال الزراعى فى كلا البلدين .

إن إخراج هذه المقترحات الى حيز التطبيق يتطلب شرطين أساسيين :

1- فسح المجال للفعاليات الإقتصادية فى المجال الزراعى فى كل بلد على حده ، لإبداء رأيهم فى التدابير المزمع إتخاذها حتى يمكن التوصل لمقترحات عملية وواقعية لإزالة الإشكاليات الموجودة الآن .

2- تصنيف المقترحات حسب الأولويات المشار إليها فى هذا الباب وحسب الترابط الموجود فيما بينها ، وتطبيقها إنطلاقاً من هذا المبدأ وفى جدول زمنى يحافظ على ضمان فعاليتها .

ولتحقيق هذين الشرطين فقد تقدمت الدراسة بمقترح زيارة عمل يمكن الجهات المختلفة من إبداء الرأى وبلورة تصور متكامل وبرنامج عمل لتحقيق المقترحات المذكورة (ملحق رقم (2)).

ملخص الدراسة

يعتبر تطوير وتنمية التبادل التجارى الزراعى بين الدول العربية أحد أهم الركائز التى ستمكن الدول العربية من تحقيق التكامل فيما بينها وتقوية قدرتها التنافسية والتفاوضية فى السوق العالمى . وتمثل الإتفاقيات التجارية الثنائية واحداً من المداخل التى يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف المنشود .

قامت هذه الدراسة بإستعراض السمات العامة للعلاقات التجارية الزراعية بين السودان والمغرب وتطوراتها فى إطار الإتفاقيات المبرمة بينهما . كما قامت بتحليل العلاقات التجارية بين البلدين وحصيلة التبادل بينهما فى مدة عشرة سنوات مع إبراز إمكانياتهما المتاحة ، ومن ثم تقدمت ببعض المقترحات العملية لدفع علاقات التبادل التجارى بين البلدين الى المستوى المطلوب ، وتقدمت بمقترح لمشروع برنامج زيارة عمل لوفد من رجال الأعمال السودانيين فى المجال الزراعى الى المغرب . وذلك كله بهدف فتح مجالات جديدة أمام المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص فى كلا البلدين .

لقد تبين من الدراسة أن الإتفاقات التجارية الموقعة بين البلدين لم تؤد إلى تنشيط وتنمية التجارة الزراعية بينهما حيث بقيت التجارة الزراعية البينية ضئيلة ومحدودة مقارنة مع حجم تجارتهما الزراعية الكلية . وكان ذلك نتاجاً لمجموعة من العوامل يتمثل أهمها فى الصعوبات المتعلقة بالنقل والتمويل . وبالرغم من تلك المعوقات الا أن هنالك فرصاً كبيرة لتطوير التبادل التجارى الزراعى بين البلدين ، ولقد أشارت الدراسة بوضوح الى أن إقتصار آلية تنفيذ الإتفاق التجارى بين البلدين على الميزات الجمركية والتجارية التقليدية فقط ، وبالرغم من أهميته القصوى ، لا يكفى .

وعلى ضوء ذلك تقدمت الدراسة بإستعراض مدخلين من مداخل تنشيط التبادل التجارى الزراعى هما المدخل التبادلى والمدخل التكاملى . ففى المدخل التبادلى ، والذى يقتضى الإستفادة من الفرص المتاحة حالياً اقترحت الدراسة بعض الآليات منها إدخال

نظام الصفقات المتكافئة كإجراء مؤقت والإعتراف المتبادل بالقوانين الصحية والصحية النباتية وتنظيم وتنشيط اللقاءات بين شركات النقل الوطنية ورجال الأعمال فى كل من البلدين ومجموعة من الآليات الأخرى ، وهذه المقترحات تقتضى بالضرورة مراجعة الإتفاق التجارى بين البلدين . أما بالنسبة للمدخل التكاملى ، والذى يقتضى توسيع القاعدة السلعية والخدمية للتبادل ، فقد اقترحت الدراسة إنشاء شركات مشتركة فى مجالات الإنتاج والتصدير والإستيراد والخدمات الزراعية وتهيئة الظروف الملائمة للإستثمارات المباشرة فى كل من البلدين ، وأوضحت الدراسة إمكانية تمويل هذه المشروعات المشتركة من الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسات التمويلية الإقليمية العربية والإسلامية بما يعزز التبادل التجارى بين القطرين الشقيقين .

إن للمغرب ماض طويل وتجربة غنية ورائدة فى أفريقيا والعالم العربى فى مجال صادرات المنتجات الزراعية حيث إستطاع أن يقتحم أسواق صعبة الولوج والمنال ، كما أن له صناعة زراعية غنية ومتنوعة تعد كميات ضخمة للتصدير ، كما تستوعب كميات ضخمة من المنتوجات المستوردة ، وفى الجانب الآخر يمتاز السودان بطاقات إنتاجية هائلة ومتنوعة فى المجال الزراعى ، وسوق إستهلاكية لا يستهان بها . فإذا ما خرجت المقترحات التى تقدمت بها هذه الدراسة الى حيز التنفيذ فى آجال معقولة وبالتتبع اللازم فإنها ستكون الفرصة الحقيقية لبلدين تتوفر لهما كل شروط التكامل فى مجال التبادل التجارى الزراعى ، لرفع مستوى التبادل بينهما الى الحجم الذى يرضى طموحاتهما .

وفى الختام يجدر بنا أن نذكر أن هذه الدراسة هدفت الى تقديم الخطوط العامة والمعالم الرئيسية للتبادل التجارى بين البلدين والتى يمكن أن تمهد الطريق لدراسات أكثر دقة وتخصصية فى التناول ، ان موضوع إستقصاء إمكانيات التبادل التجارى بين المغرب والسودان يتطلب التفصيل الدقيق فى كثير من الموضوعات المتشعبة والتى يعتبر إستجماع كل المعطيات المتعلقة بها ليس بالأمر السهل لا من حيث المدة الزمنية التى يجب أن تخصص لذلك ولا من حيث توفر المعلومات . وفى هذا الإطار لابد من التوصية بأن يتم إنجاز دراسة متعمقة حول الإمكانيات المتاحة لدى البلدين فى مجال

المنتجات الصناعية المختلفة حيث أن إستكشاف هذه الإمكانيات وإضافتها للإمكانيات الزراعية التى تم رصدها سيقوى كثيراً من فرص بلوغ الهدف المتوخى وذلك بضمان تبادل منتجات كثيرة ومتنوعة تمكن العلاقات التجارية بين البلدين من الإستمرارية والإنتظام .

Summary

This study analyzes the agricultural trade relations between Morocco and Sudan . It highlights the major constraints of agricultural trade between the two countries; examines its potential; and proposes alternative pragmatic approaches for a gradual and sustainable development of agricultural trade cooperation between the two countries.

Drawing on the evidence from available trade statistics for the two countries, it can be deduced that the trading arrangements between the two countries failed to produce any tangible improvement in the bilateral agricultural trade. Over the period 1983-1993, agricultural trade between Morocco and Sudan constituted a negligable part of the total agricultural trade in each country.

A number of factors have contributed to the poor intra-trade performance including the inadequate finance and the lack of direct inter-state transport facilities. Notwithstanding these constraints, there is a considerable potential for more effective and sustainable cooperation and trade between the two countries in the field of agriculture. Overall, trade relations between the two countries suggests that the removal/reduction of trade barriers, which is of course the basic ingredient required to foster the expansion of intra-trade, is necessary but not sufficient.

Two approaches were proposed by the study to promote agricultural trade between the two countries: the exchange and integration approaches. In the exchange approach, which entails exploitation of existing trade opportunities, the study proposes a temporary introduction of barter trade and clearing arrangements to overcome the problem of inconvertible currencies; mutual endorsement of the sanitary and

phyto-sanitary measures adopted in each country; and the promotion of contacts and cooperation between shipping companies and all entrepreneurs in the field of agriculture in the two countries. In the light of these proposals the Trade Agreement between the two countries would, necessarly, need to be revised.

The integration approach, which entails the expansion of the base for intra-trade through the expansion of the productive capacity in the two countries, the study proposes the establishment of joint agricultural investment ventures in the areas of agricultural production, trade and services. It is generally expected that such investment projects could benefit a great deal from the Arab and Islamic multi-lateral financial institutions.

It is worth noting that this study provides only a broad spectrum of the existing and potential agricultural trade between Morocco and Sudan. This may help in laying the foundation for more elaborate and specialized studies in the future. The intensive investigation of the problem is not an easy task. This would require a thorough scrutiny of many issues that were not handled by this study. In this context, it is worthwhile to propose that a detailed study on the potential of manufacturing in each country be carried out. The exploitation of such potential together with the vast opportunities in agriculture will strengthen the base for more diversified, stable and sustainable trade between the two countries.

Resumé

Cette étude a permis de mettre en exergue les différentes relations commerciales agricoles entre le Soudan et le Maroc .

Elle a aussi met l'accent sur le développement de ces relations et ce dans le cadre des contrats bilatéraux signés entre les 2 pays .

Cette étude a, par ailleurs , analysé les relations commerciales entre les 2 pays sur une période de 10 ans et a fait ressortir les possibilités et les propositions pratiques qui peuvent contribuer à la relance des échanges commerciales entre les 2 pays .

Il en ressort que les contrats commerciaux signés entre les 2 pays non pas contribuer pleinement à la dynamique et au développement des relations commerciales pour cause l'existance de nombreuses contraintes (dont celles qui ont trait au transport et au financement). Malgré ces contraintes , l'étude a montré que ces 2 pays recélent des possibilités énormes pouvant développer conjointement ces relations commerciales- agricoles .

A la lumière de l'analyse faite , l'étude se propose de présenter 2 issues (solutions) pouvant jouer un rôle moteur pour dynamiser les échanges commerciales -agricoles et qui sont:

- le renforcement des échanges commerciales;
- la complémentarité commerciale .

Dans le domaine du renforcement des échanges commerciales , et parmi les mécanismes que propose l'étude , on trouve notamment l'introduction d'un système de "transaction" transitoire , l'application de lois sur la santé en

générale des produits animaux et végétaux , l'organisation de rencontres entre les sociétes nationales de transport et avec les hommes d'affaire .

En ce qui concerne la complémentarité commerciale , l'étude propose la création de sociétés "mixtes" dans les domaines de la production , de l'importation et l'exportation , des services agricoles , les investissements .....etc . Dans ce contexte , l'étude a précisé l'existance de possibilités de financement de ces projets communs par des entreprises et banques arabes et islamiques .

En conclusion cette étude vise essentiellement la présentation des plans généraux et les orientations principales à adopter concernant les échanges commerciales entre les 2 pays. L'étude se considère comme étant une ébanche ouverte sur d'autres nouvelles études plus précisées et spécialisées en la matière.

ملحق رقم (1)
إتفاق تجارى وجمركى
بين
حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية السودان

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية تحدوهما روح التعاون الرفيع وتعبيراً عن أمانى الشعبين الشقيقين المغربى والسودانى المستوحاة من إيمانهما الوثيق بالإخوة التى تربطهما ورغبة منهما فى إنماء العلاقات التجارية والإقتصادية بين بلديهما الشقيقين وتشجيعهما على مبدأ المساواة في الحقوق والمنافع المتبادلة وتوطيدهما وفقاً للصلات والروابط القائمة بينهما قد إتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى:

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية بين بلديهما وفقاً للأحكام الواردة في هذا الإتفاق وفقاً للقوانين والأنظمة واللوائح المرعية في كل من البلدين ويتعهدان بتسهيل التبادل التجارى وذلك بمنح إجازات الإستيراد والتصدير للسلع المتبادلة في حدود قوانين ولوائح كل من البلدين .

المادة الثانية:

1. تسمح حكومة المملكة المغربية بإستيراد المحاصيل الزراعية والحيوانات الحيه والمنتجات الحيوانية والمنتجات الصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ السودانى والمستوردة مباشرة الى المملكة المغربية وتسمح حكومة جمهورية السودان بتصديرها الى المملكة المغربية .

2. تسمح حكومة جمهورية السودان بإستيراد المحاصيل الزراعية والحيوانات الحيه

والمنتجات الحيوانية والمنتجات الصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ المغربى المستوردة مباشرة الى جمهورية السودان الديمقراطية وتسمح حكومة المملكة المغربية بتصديرها الى جمهورية السودان الديمقراطية .

3- يحق لكل من الطرفين المتعاقدين منع تصدير أية محاصيل زراعية أو حيوانات حية أو منتجات حيوانية أو ثروات طبيعية أو الحد من تصديرها وذلك في حالات خاصة ولغايات تموينية أو لضرورات اقتصادية .

4 - يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين منع إستيراد اية منتجات صناعية من بلد الطرف او الحد منها شريطة ان يكون منع الإستيراد او الحد منه عاماً وشاملاً سائر البلدان.

المادة الثالثة:

1. تمنح حكومة جمهورية السودان المنتجات ذات المنشأ المغربى المستورد مباشرة الى جمهورية السودان الديمقراطية والمدرجة فى الجدول رقم (1) الملحق بهذا الإتفاق الإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية حسب ما هو موضح في الجداول المذكور

2. تمنح حكومة المملكة المغربية المنتجات ذات المنشأ السودانى المستوردة مباشرة الى المملكة المغربية والمدرجة في الجدول رقم (2) الملحق بهذا الإتفاق الإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية حس ما هو موضح في الجدول المذكور .

3. يستثنى من الإعفاءات والتخفيضات الوارد ذكرها فى الفقرات (1) و (2) من هذه المادة الرسم الإضافية وأية رسوم اخرى مفروضة على المستوردات في كلا البلدين .

4. السلع المدرجة في الجدولين المشار اليهما أعلاه دالة وغير شاملة ويمكن تبادل سلع اخرى غير مضمنة في الجدولين المذكورين .

المادة الرابعة :

يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالأعفاء الكلي أو التخفيض الجزئى من الرسوم الجمركية بموجب هذا الإتفاق بشهادة منشأ صادرة من السلطات أو الهيئات المختصة المخولة رسميا فى البلد المصدر ، وتعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ مغربى او سودانى اذا كانت قيمة المواد الأولية المغربية او السودانية وتكاليف الإنتاج المحلية الداخلة في صنعها لا تقل عن 40٪ من تكلفة الإنتاج الكلية .

المادة الخامسة :

يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين البلدين شريطة الحصول على موافقة خطية من الدولة المصدرة .

المادة السادسة :

تجرى تسوية المعاملات التجارية بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل ويسمح كل من الطرفين بتحويل العملات المذكورة إلى بلد الطرف الآخر لتسوية المدفوعات المستحقة نتيجة المعاملات الجارية بين البلدين وفقاً لأحكام هذا الإتفاق والقوانين والأنظمة المرعية في كل منهما .

المادة السابعة :

تتعهد حكومة المملكة المغربية بأن تمنح المؤسسات والشركات في مناطقها الحرة جميع التسهيلات اللازمة لتصريف المنتجات المغربية .

المادة الثامنة :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينهما على اسطوليهما التجاريين وبالطائرات التابعة لكل منهما .

المادة التاسعة :

يوافق الطرفان المتعاقدان على الإشتراك في المعارض والأسواق الدولية التى تقام في بلد كل منهما كلما أمكن ذلك . كما يسمح كل منهما للطرف الآخر بإقامة المعارض الدائمة أو الموقتة على أراضيه ويقدم له التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك وكذلك إقامة المراكز التجارية لكل من البلدين في البلد الأخر فى حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

المادة العاشرة :

يرخص الطرفان المتعاقدان إجراء الإستيراد والتصدير بالأعفاء من الرسوم الجمركية فى نطاق التشريعات والأنظمة الخاصة بالإستيراد والتصدير والمرعية الإجراء في كل البلدين وذلك فيما يتعلق :

أ - عينات البضائع ومواد الإعلان المعدة لإجراء الطلبات والقيام بالدعاية .

ب - مواد وبضائع معدة للمعارض التجارية الدائمة أو المؤقتة بشرط أن لا يتم بيع هذه المواد او البضائع .

المادة الحادية عشرة :

رغبة في حسن تنفيذ هذا الإتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع التى يتضمنها إتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة من ممثلى الطرفين تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل بصفة دورية في الرباط والخرطوم بالتناوب وتكون مهمتها :

1. معالجة الصعوبات الناشئة عن تطبيق هذا الإتفاق او التى تعترض سبيل تطوير التبادل التجارى بين البلدين .
2. تقديم الإقتراحات لتعديل أحكام هذا الإتفاق بما يحقق زيادة حجم التبادل التجاريين البلدين وتطوير العلاقات الإقتصادية بينهما .

3. إعادة النظر فى الجدولين الملحقين بهذا الإتفاق بغرض اضافة مواد جديدة الى أى منهما أو تعديل نسب التخفيض من الرسم الجمركى ورفع توصياتها الى حكومتى الطرفين المتعاقدين وتصبح هذه التوصيات نافذة بعد الموافقة عليها من الحكومتين .

المادة الثانية عشرة :

بعد إنقضاء هذا الإتفاق تبقى نصوصه جارية المفعول فيما يخص العقود المبرمة خلال مدة صلاحيته والتي لم تنجز كلها عند إنقضاء هذا الإتفاق .

المادة الثالثة عشر :

يخضع هذا الإتفاق للتصديق وفق النظم الدستورية في كلا البلدين ويعمل به وبالجدولين الملحقين اللذين يعتبران جزءاً لا يتجزأ منه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وذلك لمدة سنة ويتجدد تلقائياً ، في كل مرة ، لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة في انهاء العمل به قبل ثلاثة أشهر على الأقل من إنقضاء كل مدة . وبمجرد سريان هذا الإتفاق يعتبر الإتفاق التجارى الموقع بين الطرفين يوم 1967/11/4 لاغياً .

حرر هذا الإتفاق على نسختين اصليتين باللغة العربية ووقع عليهما ممثلا حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية .

الرباط فى 8 جمادى الثانية 1395 الموافق 19 يونيو 1975 .

عن حكومة المملكة المغربية	عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
السيد موسى السعدى	اللواء أ.ح (م) مبارك عثمان رحمة
كاتب الدولة في التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية	نائب وزير المالية والإقتصاد الوطنى (للتموين)

جدول رقم (1)
السلع ذات المنشأ المغربي والتي تستفيد من الاعفاء أو التخفيض الجمركي حسب النسب المبينة لها جانب كل مادة عندما تستورد في جمهورية السودان الديمقراطية

رقم الدليل الجمركي	السلع	نسبة التخفيض ٪
08.02	حمضيات وموالح	100
08.03/04	الفواكه اليابسة	100
13.01	لحقاء الفلين والميموزا	100
15.07	زيت الزيتون	40
16.04	السردين والتونة (مصبرات السمك)	40
20.02	الزيتون المعلب (مصبر)	50
20.02	مركز الطماطم للصناعة	50
20.03/04 05/06	فواكه معلبة (مصبرات)	40
20.05	المربات	40
20.07	عصير الفواكه	40
المادة 24	التبغ (الخام)	50
25.10	فوسفات	100
25.15	الرخام	100
26.01	خام الحديد وخام معادن اخرى	100
المادة 28 والمادة 29	المواد الكيماوية	100
المادة 30	أدوية وعقاقير ومنتجات صيدلية	100
32.05	مواد الصباغة ما عدا الظهرة	100
38.11	مطهرات ومبيدات الحشرات	100

تابع جدول رقم (1)

رقم الدليل الجمركى	السلع	نسبة التخفيض٪
40.08	أوراق وقطع للنعال	50
يستخرج من المادة 42	مصنوعات جلدية بإستثناء الحقائب	50
44.04/05	خشب مربع زفصل من الأرز	50
44.10	خشب نفيس من الصنوبر ، أنواع اخرى من الخشب المدور أو المجزأ	50
44.14	أوراق التلبيس ، خشب عادى ، خشب نفيس	50
44.15	ألواح وخشب معاكس	50
45.01/02/03	الفلين الخام والسدادات	100
45.04	الفلين المركز	50
يستخرج من المادة 48	الورق للكتابة والورق المقوى (للصناعة)	50
55.05/06	خيوط القطن والخيط المعد للخياطة	40
55.07/08/09	أقمشة قطنية	50
58.01/02	السجاد	50
59.04	حبال وقنابيب	25
يستخرج من المادة 60 والمادة 61	للأطفال والقنلات الخارجية من الصوف أو الصوف المخلوط	60
62.02	أغطية الأسرة (ملايات)	40

تابع جدول رقم (1)

رقم الدليل الجمركى	السلع	نسبة التخفيض٪
70.07/08/09 11/12/13/14 15	الزجاج ومصنوعاته بإستثناء القوارير	50
79/09/10/11 /12/14	مصنوعات من الحديد والصلب والفولاذ للبناء	25
73.36	مواقد البوتاجاز	25
74.18	أدوات صحية منزلية	30
85.01	محولات	50
85.23	موصلات كهربائه (كبلات)	50
86.07	عربات وأدوات السكك الحديدية	40
87.02	شاحنات وسيارات عامة	50
87.09/10	الدراجات والدراجات النارية	50
96.26	عدادات الماء	50

جدول رقم (2)

السلع ذات المنشأ السودانى والتى تستفيد من الأعفاء أو التخفيض الجمركى حسب النسب المبينة لها جانب كل مادة عندما تستورد في المملكة المغربية

رقم الدليل الجمركى	السلع	نسبة التخفيض٪
01.02	البقر	100
01.06	الجمال	100
08.01	الثمور	50
08.01/02	فواكه طازجة ماعدا الموز	100
09.04	الشطة	100
12.01	سمسم (جلجلان)	100
12.01	حب البطيخ	100
12.01	بزرة الخرواع	100
12.01	الفول السودانى	100
12.07	سنمكة (عشب دوائى)	100
12.08	كركدى	100
13.01	القرض	100
13.02	الصمغ العربى	100
15.07	زيت الفول السودانى	100
18.06	حلويات	40
20.06	الفواكه المعلبة	40
20.07	عصير الفواكه	40
23.07	علف الحيوان المصنع	100
26.01	معدنى الحديد والكروم ومعادن اخرى	100
33.06	روائح وعطور	30

تابع جدول رقم (2)

رقم الدليل الجمركى	السلع	نسبة التخفيض٪
34.01	صابون	40
41.01	الجلود الخام	100
41.02/03		
04	الجلود المدبوغة	80
55.01	القطن بأنواعه	100
55.07/08		
09	منسوجات قطنية	50
85.04	بطاريات سائلة	50
85.24	أصابع اللحام	50
95.03	سن الفيل (العاج)	70
08.01	الموز	25

ملحق رقم (2)
برنامج زيارة عمل لتفعيل الجهود المشتركة
في إطار التبادل التجاري الزراعي البيني

1- موضوع الزيارة :

- التعرف على الإطار القانوني الذي يحكم الإنتاج والتسويق والتصدير الزراعي بالمغرب :
  - * القطاعات الزراعية التي تسيرها الدولة .
  - * القطاعات الزراعية التي يسيرها القطاع الخاص.
  - * القطاعات الزراعية التي تتدخل فيها الدولة والقطاع الخاص .

- التعرف على الإطار القانوني الذي ينظم الإستثمار الزراعي الأجنبي والشراكة بالمغرب .
- التعرف على أهمية القطاع الزراعي في المغرب :
  - * مناطق وكميات الإنتاج .
  - * الصعوبات المالية والتقنية .
  - * المكتسبات التقنية والإنتاجية .
  - * التأطير العلمي والبحث الزراعي .

- التعرف على قطاع صادرات المنتوجات الزراعية المغربية .
  - * المنتوجات المصدرة : نوعيتها ، تطورها ، كمياتها .
  - * التنظيم القطاعي للإنتاج والتصدير .
  - * دور الدولة في القطاع وأجهزة تدخلها الإداري والتقني والتجاري .
  - * الجمعيات المهنية للإنتاج .
  - * المصدرون من القطاع الخاص. .

- التعرف على واردات المغرب فى المجال الزراعى :
  * المنتوجات .
  * طرق الإستيراد .
  * القوانين المنظمة للإستيراد .
  * القوانين الصحية والصحية النباتية المطبقة .

- تنظيم اتصالات مهنية بين المعنيين فى كلا البلدين تتم فى إطار ورش عمل قطاعية .

أ - فى مجال الصادرات السودانية :

تنظيم ورشة عمل يحضرها من الجانب السودانى المصدرون لأهم المنتوجات الزراعية التى تهم المغرب على المدى القريب ، ومن الجانب المغربى المستوردون لمجموع هذه المنتوجات .

ب - فى مجال الواردات السودانية :

تنظيم ورشة عمل يحضرها من الجانب السودانى المستوردون الحاليون أو المستقبليون للمنتوجات المبينة لاحقاً ، ومن الجانب المغربى المنتجون والمصدرون لهذه المنتوجات .

- زيارة بعض الوحدات الإنتاجية سواء منها التى تعد المنتوج الزراعى للتصدير أو التى تستورد .

2- المنتوجات التى ينبغى أن تركز عليها المحادثات :

أ - المنتوجات المغربية :

- الخضر والفواكه الطازجة .
- الفواكه والخضر المعلبة .
- الزيتون المعلب بمختلف أنواعه .

- الزيوت النباتية الغذائية .
- الطماطم المركزة والمعلبة
- عصير الحوامض .
- الفلفل المجفف .
- الطماطم المجففة .
- الفلفل المجفف المطحون .
- القزبر اليابس .
- الأعشاب الطبية .
- الأسمدة الفوسفاتية .
- الأسمدة الآزوتية.
- البذور .
- الأخشاب الصنوبرية .
- الأسماك المعلبة بمختلف أنواعها .
- المياه المعدنية الطبيعية .

ب - المنتوجات السودانية :

- المنتوجات العلفية الخام والمصنعة .
- القطن بأنواعه .
- بذرة القطن .
- قصب السكر .
- نخالة القمح .
- بقايا الأعشاب السكرية الصالحة للعلف .
- الذره .
- التوابل .
- السكر .

- اللحوم .
- البقر والغنم والجمال الحية .
- جلود خام أو نصف مصنعة .
- الصمغ العربى .
- السمسم .
- البلسان الطبيعى .

3- أهداف الزيارة :

- تعريف رجال الأعمال والخبراء السودانيين " بالمغرب الزراعى " .
- فتح قنوات الإتصال بين رجال الأعمال المغاربة والسودانيين
- استكشاف إمكانيات ومجالات تنمية التبادل الزراعى بين البلدين .
- التعرف على التطور فى الميدان الزراعى بالمغرب .
- التعرف على البنيات والمؤهلات المغربية فى ميدان التصدير الزراعى .

4- الفاعلون الإقتصاديون المغاربة المقترح إستدعاؤهم كمخاطبين .

أ - المستوردون المغاربة (جدول ملحق رقم 1)

ب - المصدرون المغاربة (جدول ملحق رقم 2)

ج - الإدارة المغربية

5- الفاعلون الإقتصاديون السودانيون المقترح إستدعاؤهم كزوار للمغرب :

أ - المستوردون السودانيون (جدول ملحق رقم 3)

ب - المصدرون السودانيون (جدول ملحق رقم 4)

ج - الإدارة السودانية

جدول ملحق رقم (1) المستوردون
المغاربة

إسم المؤسسة	مقرها	إطارها القانوني	الهاتف	الفاكس
المكتب الوطني لإستيراد الحبوب والقطاني ONICL	الرباط	قطاع عام	70.39.58 70.13.66 70.49.02	70.13.93
المكتب الوطني للشاي والسكر ONTS	البيضاء	قطاع عام	35.08.73	-
جمعية منتجي المواد المركبة للعلف AFAC	البيضاء	قطاع خاص	61.81.32 61.85.64 61.85.70	61.85.66
فيدرالية الصناعات الجلدية FEDIC	البيضاء	قطاع خاص	33.56.86 33.56.87 33.56.88	25.95.55
جمعية الصناعات النسيجية AMITH - قطن -	البيضاء	قطاع خاص	94.20.84 94.20.85 94.2086	94.05.87
سوميسيا SOMECIA - إستيراد وتصدير -	البيضاء	قطاع خاص	20.31.83 20.00.88 20.32.09	27.27.97
شركة IPV لإستيراد اللحوم	الرباط	قطاع خاص	79.50.30 79.40.52	-
فيدرالية الغرف الفلاحية بالمغرب	الرباط	هيئة منتخبة	70.34.75	70.69.22
شركة BCI لإستيراد اللحوم	الرباط	قطاع خاص	72.60.96 72.73.18	

جدول ملحق رقم (2) المصدرون المغاربة :

إسم المؤسسة	مقرها	إطارها القانوني	الهاتف	الفاكس
جمعية منتجي الحوامض بالمغرب ASPAM - طماطم وخضر -	البيضاء	قطاع خاص	36.29.26 36.39.46	-
جمعية منتجي البواكر بالمغرب ASPEM	البيضاء	قطاع خاص	30.15.10	30.06.12
جمعية منتجي ومصدري الخضر والفواكه APEFEL	أكادير	قطاع خاص	83.32.07 83.32.11 83.32.13	83.46.76 24.34.50
الإتحاد المغربي للفلاحة UMA	الرباط	قطاع خاص	72.41.91	-
أطلس فروت بورد AFB - تصدير الخضر والفواكة -	البيضاء	قطاع خاص	39.70.19 39.70.83	39.55.46 39.60.83
مكتب التسويق والتصدير OCE - تصدير خضر وفواكة -	البيضاء	قطاع عام	31.41.17 31.41.03	31.18.84 31.46.78
فيدرالية صناعات المنتوجات الفلاحية المحولة FICOPAM - إنتاج وتصدير -	البيضاء	قطاع خاص	30.97.62 30.39.53 30.35.34	351447

تابع جدول ملحق رقم (2)

إسم المؤسسة	مقرها	إطارها القانوني	الهاتف	الفاكس
إتحاد صناعات المنتوجات البحرية المحولة UNICOP - إنتاج وتصدير -	البيضاء	قطاع خاص	36.57.43	36.61.54
الشركة المغربية لتأمين الصادرات SMAEX	البيضاء	قطاع خاص	982000	25.20.70
الشركة المغربية للملاحة COMANAV	البيضاء	قطاع خاص	30.30.12	30.84.55
شركات لتصدير الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية				

ج – على مستوى الإدارة المغربية :

* وزارة الفلاحة والإستثمار الفلاحى .
  - مديرية الإنتاج الفلاحى .
  - مديرية الإنتاج الحيوانى .
  - مديرية البرمجة .
  - مديرية المؤسسات العمومية والجمعيات المهنية
  - المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات

* وزارة الصيد البحرى
  - مديرية الصناعات البحرية
  - مديرية الملاحة التجارية

* وزارة المالية والإستثمارات الخارجية .
  - مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة .
  - مديرية الإستثمارات الخارجية .

* وزارة التجارة الخارجية
  - مديرية العلاقات التجارية الدولية
  - المركز المغربى لإنعاش الصادرات

* وزارة الخارجية والتعاون
  - مديرية التعاون العربى .

جدول ملحق رقم (3) المستوردون السودانيون

إسم المؤسسة	مقرها	إطارها القانوني	الهاتف	الفاكس
الشركة السودانية للأسواق والمناطق الحرة - كل المصبرات (المعلبات)الغذائية	الخرطوم	قطاع شبه عام		
البنك الزراعي السوداني - الأسمدة -	الخرطوم	قطاع عام	779410 779411	
بنك المزارع - الأسمدة -	الخرطوم	قطاع شبه عام	783019 783005	
محمد أحمد الشايب - خضر وفاكهة -	الخرطوم	قطاع خاص	777843	778486
الرشيد بابكر بهاء الدين - خضر وفاكهة -	الخرطوم	قطاع خاص	775877	778486
شركة الجزيرة للتجارة والخدمات - أسمدة ومنتوجات زراعية -	الخرطوم	قطاع عام	772887	779060
الغرفة التجارية السودانية	الخرطوم	قطاع خاص	780748 772346	

جدول ملحق رقم (4) المصدرون السودانيون

إسم المؤسسة	مقرها	إطارها القانوني	الهاتف	الفاكس
شركة السودان للأقطان	الخرطوم	قطاع عام	775755 771567	770703
شركة بورتسودان للأقطان	الخرطوم	قطاع خاص	770726 771001	
شركة سوتسكو التجارية ذره وسمسم وأعلاف واللحوم والمواشي	الخرطوم	قطاع خاص	778426	773343
شركة الريان للتجارة والإستثمار ذره وسمسم	الخرطوم	قطاع خاص	773501	778893
شركة ميترو إنترناشيونال اللحوم	الخرطوم	قطاع خاص	772897 781237	773862
شركة الرواسى المواشى الحية واللحوم	الخرطوم	قطاع خاص	452708 784770	452107
مدبغة الجزيرة الجلود	وادمدنى	قطاع خاص	تلكس 22887	

تابع جدول ملحق رقم (4)

إسم المؤسسة	مقرها	إطارها القانونى	الهاتف	الفاكس
شركة النيل الأبيض للصناعات الجلدية الجلود	الخرطوم	قطاع خاص	441855 441234	
شركة سكر كنانة المحدودة السكر	الخرطوم	قطاع عام	222314	775192
شركة الأنعام التجارية المحدودة الأعلاف	الخرطوم	قطاع خاص	782032 882033	777492
شركة الصمغ العربى المحدودة الصمغ	الخرطوم	قطاع خاص	774303 781646	772406 774303
شركة آفاق العالمية التوابل	الخرطوم	قطاع خاص	785561	773389

(1) تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من المصدرين هم فى نفس الوقت مستوردون

ج : على مستوى الإدارة السودانية :

1- وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية .

2- البنك الزراعي السودانى .

3- وزارة التجارة والتعاون والتموين .

4- وزارة المالية والتخطيط الإقتصادى .

5- بنك السودان .

6- الوحدات الإنتاجية التى يفضل زيارتها :

- شركة إيكوز للقطن والنسيج .
- شركة كوزومار لتكرير السكر .
- سوق الجملة للخضر والفواكه .
- شركة لدباغة وإعداد الجلد .
- محطة لتلفيف الطماطم .
- محطة لتلفيف الحوامض .
- ضيعات لإنتاج الحوامض والطماطم.
- معمل لتحويل المنتوجات الفلاحية.
- معمل لتكرير الزيوت النباتية الغذائية .
- معمل لتحويل الطماطم المركزة .
- معمل لتحويل المنتوجات البحرية .

7- مدة الزيارة :

يقترح أن تكون فترة الزيارة عشرة أيام

8- البرنامج الزمنى للزيارة

- يومان عمل لعروض الإدارة المغربية حول مختلف القضايا المقترحة فى موضوع الزيارة يعطى خلالهما الوقت الكافى لوضع الأسئلة والمناقشة ، ويقترح أن تنظم بالرباط .

- مواصلة ورش عمل على أساس يومين لكل ورشة حيث تتكون الورش على أساس خصوصية كل قطاع وتعقد هذه الورش فى الدار البيضاء .
- يومان للإتصالات المباشرة بين رجال الأعمال والخبراء السودانيين والمغاربة على شكل مواعيد خاصة بمبادرة من جانب أو آخر أو الإثنين معاً .
- خلال نفس اليومين تعقد إجتماعات بين المسؤولين والأطر الإدارية لكلا الجانبين .
- ثلاثة أيام عمل للزيارات الميدانية التى من المفضل أن تتم فى الدار البيضاء ومراكش وأكادير .
- يوم عمل للخلاصة وتقييم الرحلة ويتم فى الرباط .
- آيام السبت والأحد من المستحب أن تقضى فى جولة سياحية بمدينة فاس .

9-الوثائق الواجب توفرها من أجل توزيعها على المشاركين :

- يجب أن توفر الوثائق التالية من الجانبين المغربى والسودانى قبل إسبوع على الأقل من الزيارة .

* من الجانب المغربى :

- ورقة مختصرة وهادفة عن المملكة المغربية وطاقاتها الإنتاجية والتصديرية والإستيرادية فى مجال المنتوجات الزراعية .
- "جامع للمعلومات " عن الفاعلين الإقتصاديين المغاربة فى المجال الزراعى مصدرين ومستوردين ومنتجين بأسماء وعناوين شركاتهم والمسؤول الأول بها والهاتف والفاكس .

* من الجانب السودانى

- نفس نوع الوثائق المذكوره أعلاه .

10- المتابعة :

تكون لجنة مصغرة مزدوجة لمتابعة نتائج هذه الزيارة تكون منبثقة عن اللجنة المغربية السودانية المشتركة .